«فتح» تطالب بالالتزام بمبادرة السلام العربية

«حماس»: ندعم انتخابات شاملة تحت إشراف حكومة وحدة وطنية

الرئيس الفلسطيني محمود عباس متحدثا خلال أحد اجتماعات المجلس الثوري

الأراضي المحتلة - «وكالات»: أكدت حركة حماس، السبت، موافقتها ودعمها إجراء انتخابات شاملة في فلسطين، شريطة أن تشرف عليها حكومة وحدة وطنية يتم تشكيلها بالتوافق.

وقال عضو المكتب السياسي للحركة، حسام بدران، إن «حماس ترحب بدعوة التجمع الديموقراطي لإجراء انتخابات شاملة، وتعلن الحركة دعمها الكامل لهذه الدعوة بإجراء الانتخابات الشاملة تحت إشراف حكومة وحدة وطنية يتم تشكيلها بالتوافق».

وأضاف بدران: «تؤكد الحركة استعدادها للتعاون مع جميع الأطراف والقوى والفصائل الفلسطينية الساعية لحل الأزمات السياسية، وتجاوز حالة المراوحة في أداء المشروع الوطني».

وتابع بدران: «تجدد حماس موقفها الثابت في التمسك بالحوار الوطني الشامل وغير المشروط كمدخل لحل كل قضايا الخلاف، كما ترفض سياسة التفرد بالقرار الوطني، واحتكاره وإقصاء شركاء الوطن تحت أي مبرر»، على حد تعبيره.

ويأتي هذا الموقف، بعد تأكيد حركة فتح استمرار مشاورات تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة، والتي ستتراسها شخصية من الحركة بمشاركة الفصائل المنضوية تحت إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

وسيكون إجراء انتخابات تشريعية في فلسطين، هي المهمة الأولى للحكومة الجديدة، بعد إصدار المحكمة الدستورية العليا في فلسطين قراراً بحل المجلس التشريعي الفلسطيني والدعوة لإجراء انتخابات تشريعية، وهي الخطوة التي رفضتها حماس ولم تقبل الاعتراف بها.

من ناحية أخرى حذر المجلس الثوري لحركة «فتح» التي يتزعمها الرئيس الفلسطيني محمود عباس، من «هرولة» البعض للتطبيع مع إسرائيل «تحت حجج واهية».

ودعا المجلس الثوري في بيان ختامي لدورة اجتماعات عقده في مدينة رام الله، على مدار ثلاثة أيام، إلى الالتزام بمبادرة السلام العربية التي أطلقت عام 2002 كما هي، ومنددا بأي خروج أو قفز أو خرق لها.

واعتبر البيان أن القضية الفلسطينية «تواجه مؤامرة متعددة الأطراف تستهدف تصفيتها والانقضاض على الشرعية الدولية وقراراتها ذات الصلة ومحاولة فرض إرادة عتاة التطرف والاحتلال والاستعمار الاستيطاني».

واتهم البيان الإدارة الأمريكية بشن «عدوان متعدد الأشكال ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه»، مؤكدا «رفض كل الإجراءات التي اتخذتها واشنطن بحق فلسطين والقدس باعتبارها مخالفة لقرارات الشرعية الدولية».

كما أكد البيان «رفض أي اجتماع أو مؤتمر لا يستند لقرارات الأمم المتحدة، ونحن لا نفوض أحدا للحديث نيابة عنا، ونرفض ما يسمى مؤتمر وارسو حول السلام في الشرق الأوسط، وبالتأكيد لن نتعامل مع نتائجه».

ودعا البيان المجتمع الدولي إلى «مواجهة صفقات وقرارات الإدارة الأمريكية بالدعوة لمؤتمر دولي متعدد للسلام على قاعدة القرارات الأممية ذات الصلة لتحديد آليات انسحاب الاحتلال الإسرائيلي من أراضي دولة فلسطين المحتلة».

وكانت السلطة الفلسطينية أعلنت أمس رفضها دعوة لحضور مؤتمر تعقده الإدارة الأمريكية في العاصمة البولندية وارسو هذا الأسبوع لبحث عملية السلام في الشرق الأوسط.

وأوقفت السلطة الفلسطينية اتصالاتها السياسية مع الإدارة الأمريكية رداً على اعتراف واشنطن في ديسمبر 2017 بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل.

وفي الشأن الداخلي، أكد المجلس الثوري لفتح أن «استرداد الوحدة السياسية والجغرافية يبقى هدفاً دائماً لفتح تبذل كل جهودها لتحقيقه، فغزة جزء أساسي هام من الوطن، والاهتمام باحتياجات أهله يبقى على رأس أولويات الحركة».

وحمل البيان حركة حماس «المسؤولية الكاملة عن أوضاع قطاع غزة باختطافه بالحديد والنار منذ انقلابها الأسود، وبتعطيلها المستمر لكل الاتفاقات الهادفة لإنهاء الانقسام» الداخلي المستمر منذ منتصف عام 2007.

وجاء في البيان أنه «أمام التحديات السياسية الكبرى ومع إفشال حماس لحكومة التوافق الوطني، فإن فتح ملزمة بتحمل مسؤولياتها إزاء شعبها، لذا فإن المجلس الثوري يوصي الرئيس عباس بالتعجل بمشاورات تشكيل حكومة جديدة يرأسها عضو من اللجنة المركزية للحركة».

من جهة أخرى تصاعدت المطالبات الإسرائيلية برفع سقف العقوبات على منفذي العمليات الفلسطينيين، وصولاً إلى إعدامهم وإبعاد عائلاتهم إلى قطاع غزة.

وتأتي الخطوة في أعقاب اعتقال فلسطيني من الخليل بتهمة قتل مجندة إسرائيلية جنوب القدس نهاية الأسبوع الماضي، رغم أن الشرطة لم تستبعد الخلفية الجنائية.

وبدوره، طالب رئيس حزب الاتحاد القومي بالإضافة لتطبيق عقوبة الإعدام على القاتل، بإعادة عامل الردع من خلال الإبعاد الفوري لعائلة القاتل عن مكان سكنها وهدم المنزل.

وقال أحد المرشحين ضمن قائمة البيت اليهودي إن «الوقت حان لتطبيق عقوبة الإعدام»، وأضاف أن «السجن في ظل ظروف الرفاهية التي يتلقاها الأسير الفلسطيني وقدرته على مزاولة دراسته الأكاديمية وحصوله على راتب عالي من السلطة الفلسطينية، لم يعد يشكل عامل ردع يمنعه من العودة لممارسة الأعمال الإرهابية» على حد تعبيره.

وطالب عضو البيت اليهودي موتي يوغاف، بطرد عائلة القاتل وهدم المنزل بشكل فوري، وأما نفاتالي بينيت فطلب من نتانياهو الضرب بيد من حديد على «الإرهاب الفلسطيني». مؤكدا ضرورة البدء الفوري بتطبيق قانون اقتطاع رواتب «المخربين» من عائدات الضرائب.

وأشار أحد قادة القوة اليهودية وحامي الجماعات اليهودية المتطرفة إيتمار بن غبير، إلى أن الحكومة المقبلة عليها تبني سياسة الإعدام بالكرسي الكهربائي.

من جانب آخر اقتحم 55 مستوطناً، أمس الأحد، المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة، بحراسة مشددة من قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وتجول المستوطنون، عبر مجموعات منفصلة، في المسجد المبارك، واستمعوا إلى شروحات حول أكذوبة الهيكل المزعوم، وسط محاولات متكررة لإقامة طقوس وشعائر تلمودية فيه، قبل مغادرته من جهة باب السلسلة.

فرنسا: الاستفتاء مجازفة خطرة لماكرون

الرئيس الفرنسي ماكرون خلال مشاركته في «النقاش الوطني الكبير»

باريس - «وكالات»: اقترح الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الحريص على إخماد احتجاجات حركة «السترات الصفراء» غير المسبوقة احتمال إجراء استفتاء للمرة الأولى في البلاد منذ 14 عاما، وهي مجازفة يعتبرها الخبراء محفوفة بالمخاطر.

واستعاد الرئيس، الذي يندد به متظاهرون يعارضون سياسته الضريبية والاجتماعية منذ 3 أشهر تقريبا، بعض شعبيته المفقودة من خلال مشاركته شخصيا في «النقاش الوطني الكبير»، وهو سلسلة من الاجتماعات العامة في جميع أنحاء فرنسا للاستماع إلى شكاوى السكان، ولكن كيف يمكن استخلاص نتائج مئات الساعات من النقاشات وأكثر من 700 ألف مساهمة وردت على الإنترنت؟.

وكان ماكرون صرح في وقت سابق من هذا الأسبوع ردا على سؤال «في مرحلة ما، قد أطلب من مواطنينا أن يوافقوا على هذا أو ذاك»، مؤكدا بذلك أنه يفكر في إجراء استفتاء، من المحتمل أن يكون متزامنا مع يوم الانتخابات الأوروبية في 26 مايو (أيار) المقبل.

وكان شارل ديغول، واضع دستور عام 1958 أدخل إمكانية إجراء مثل هذا الاقتراع كنوع من التوازن في مقابل السلطات العديدة لدى رئيس الجمهورية، وأظهر ديغول التزامه القول بالفعل ونظم 3 استفتاءات أكدت تأييد قراراته قبل أن ينحسر في الرابع الذي انتهى برفض اقتراحه إصلاح مجلس الشيوخ عام 1969، ما أدى إلى استقالته.

ويقول الخبير الدستوري وأستاذ القانون العام في جامعة ليل، جان فيليب ديروزييه «إنها مخاطرة، طريقة لمحاولة الخروج من الأزمة والمجازفة للغرق في أزمة أكثر خطورة».

ويبدي الرؤساء تردداً حيال استشارة السكان بشكل مباشر، مع 5 استفتاءات فقط نظمت منذ عام 1969 كان آخرها عام 2005، وأدى إلى رفض مسودة الدستور الأوروبي، ما شكل هزيمة ساحقة للرئيس آنذاك جاك شيراك، ولكن الاستفتاء يبدو حالياً كورقة بيد ماكرون الذي يواجه صعوبات لإنهاء أكثر الأزمات خطورة منذ توليه الرئاسة قبل 20 شهراً.

ومنذ منتصف نوفمبر الماضي، يتحدى آلاف الفرنسيين سلطة الرئيس البالغ من العمر 41 عاماً، عبر قطع الطرق والتظاهر كل سبت في باريس وغيرها من المدن الكبرى ما أدى إلى وقوع عدة حوادث، وفشل الإعلان عن تقديم مبلغ 10 مليارات يورو لدعم القوة الشرائية للمتقاعدين والموظفين الأدنى دخلاً في تهدئة غضب المحتجين، وبعدها، وعد ماكرون بإجراء «نقاش وطني كبير» مؤكداً أن ذلك سيتبعه تغييرات حقيقية.

ومن جهته، يقول أستاذ التاريخ في كلية العلوم السياسية وجامعة أورليان، جان غاريغ إن «أحد المؤشرات الرئيسية لحركة السترات الصفراء هو الانطباع بأن العديد من الفرنسيين لا يتم أخذهم بالحسبان بشكل كاف في الجدل العام، كما أنهم لا يؤخذون في الاعتبار من قبل النخب السياسية التي فقدت مصداقيتها، وبالإمكان تنظيم استفتاء تلبية لرغبات العديد من الفرنسيين للاستماع إليهم بشكل أفضل، لكن هذا لن يكون دون مخاطر».

وقد أبدى وزراء ومسؤولون في حزب الرئاسة قلقهم علناً إزاء ارتباك محتمل، إذا تم تنظيم استفتاء في نفس الوقت مع الانتخابات الأوروبية، وكما أن ماكرون سيكون مضطراً إلى إيجاد توازن دقيق في الأسئلة المطروحة، متجنباً أكثر القضايا الشائكة التي يمكن أن تؤدي إلى هزيمة ساحقة.

وأضاف ديروزييه أن «الناس، في استشارة تحمل مثل هذا البعد الشخصي، ينسون عادة الإجابة على السؤال المطروح للإجابة على الشخص الذي يسأل: هل ندعم أم لا رئيس الجمهورية؟، وبالتالي، فإن رئيس الدولة سيفكر في طرح أسئلة تلاقي إجماعاً وتتعلق بدرجة كبيرة بمسائل مثل تخفيض عدد البرلمانيين أو الحد من ولاياتهم المتعاقبة».

بدورها، فإن المعارضة اليمينية بشخص زعيمها لوران فاكيبه، تريد أن تذهب إلى أبعد من ذلك وتطالب ماكرون بإخضاع سياسته الاقتصادية لاختبار الاستفتاء، وأما بالنسبة للمتظاهرين، فإنهم يطالبون باستفتاء حول مبادرة المواطنين، يبدي ماكرون حياله فتوراً واضحاً.

وقد أعلن أمام مجموعة من الشبان الخميس الماضي «لا أؤمن بإجراء استفتاء كل صباح حول كل المسائل»، وتابع «انظروا إلى ما يحدث في بريطانيا»، مشيراً إلى الاستفتاء حول بريكست كمثال على صعوبة الحسم إيجاباً أو سلباً لجدل «ديماغوجي» مبسط يتعلق بمسألة في غاية التعقيد.

ليبرمان: احتمال تشكيل نتانياهو للحكومة «يراوح الصفر»

وزير الدفاع الإسرائيلي السابق أفيغدور ليبرمان

الأراضي المحتلة - «وكالات»: توقع وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، رئيس حزب «يسرائيل بيتينو» أفيغدور ليبرمان، أنه في حال تقرر توجيه لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو، فإنه سيحاول التوصل إلى صفقة ادعاء مع النيابة، وبموجبها ينحى عن العمل السياسي مقابل عدم محاكمته.

ووفقا لموقع «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلي، قال ليبرمان خلال اجتماع انتخابي مغلق في القدس الغربية، أمس السبت، إن «حزب الليكود سيفوز في انتخابات 9 أبريل المقبل، ولكن إذا تقرر تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو قبل الانتخابات، فإن احتمال أن يشكل حكومة جديدة يراوح الصفر، ولذلك فإنه لا يستبعد إمكانية أن يتوصل إلى صفقة ادعاء قبل الانتخابات».

وتوقع أن يخرج حزب الليكود الذي يتزعمه نتانياهو من الانتخابات كأكبر حزب، لكن الأخير لن يتمكن من تشكيل ائتلاف في الوقت الذي تخيم فيه فوق رأسه لائحة اتهام.

وأضاف «لا أستبعد إمكانية أن يتجه نتانياهو في النهاية إلى صفقة ادعاء كالتي أبرمها رئيس الدولة الأسبق عيزر وايزمان، وإذا جرى التوقيع على اتفاق كهذا، فإن الليكود سيضطر إلى انتخاب خلف قبل الانتخابات، وفي هذه الحالة يتوقع حدوث هزة ليس واضحا كيف ستنتهي».

وأوضح أن «بعض الشركاء المحتملين الآخرين في تقديري، ينتظرون رؤية نتانياهو وراء الزاوية في القضية القانونية، كانوا يحاولون تجنبها خلال الحملة الانتخابية وسيبقى كذلك حتى موعد الانتخابات، ولكن في اليوم التالي، سوف يقفزون ويقولون بفزع عظيم أنه من المستحيل على شخص منهم بنشاط إجرامي تشكيل الحكومة».

إيطاليا: عشرات الآلاف يحتجون ضد الحكومة الشعبوية

روما - «وكالات»: خرج عشرات الآلاف المحتجين إلى شوارع روما السبت، للاحتجاج على المسار الذي تنتهجه الحكومة الإيطالية الشعبوية، بحسب ما أوردته وسائل الإعلام المحلية.

وكانت عدة نقابات قد دعت إلى الاحتجاج للفت الانتباه إلى الظلم والبطالة والعنصرية في ظل الحكومة التي تولت السلطة العام الماضي.

وقالت رئيسة الاتحاد الإيطالي لنقابات العمال آنا ماريا فورلان: «يجب على الحكومة أن تخرج من واقعها الافتراضي وتدخل العالم الحقيقي».

وقال ماوريتسيو لانديني الذي يشغل منصبا في الاتحاد الإيطالي العام للعمال: «يجب أن تكون البلاد موحدة لا منقسمة».

ولم تتوفر أعداد رسمية للمشاركين، لكن وسائل الإعلام المحلية ذكرت أن عدد المشاركين بلغ 200 ألف شخص.

وعزلت حكومة روما الشعبوية، المؤلفة من حزب حركة خمس نجوم وحزب الرابطة اليميني المتطرف، العديد من الإيطاليين من خلال مواقفها المناهض للهجرة وسياسات أخرى مثيرة للجدل.

مسؤولة بريطانية: بإمكان ماي التوصل إلى اتفاق بشأن بريكست

وزيرة الخزانة البريطانية ليز تراس

لندن - «وكالات»: قالت وزيرة الخزانة البريطانية ليز تراس، لمحطة سكاي نيوز أمس الأحد إن «بإمكان رئيسة الوزراء تيريزا ماي التوصل إلى اتفاق مع الاتحاد الأوروبي لتغيير أجزاء من اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد متعلقة بحدود إيرلندا الشمالية».

وأضافت «أؤمن بقدرة تيريزا ماي على التوصل إلى مثل هذا الاتفاق».

وكما عبرت عن رفضها لفكرة الاتحاد الجمركي بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو أمر يدعمه حزب العمال المعارض الرئيسي، وقال الاتحاد الأوروبي إنه مهتم بالسعي إليه لكن ماي ترفضه بشدة.

مظاهرات جديدة ضد السلطة في هايتي

مظاهرات ضد السلطة في هايتي

«وكالات»: أدت تظاهرات ضد التضخم وللمطالبة برحيل الرئيس الهايتي جوفينيل موييز لليوم الثالث على التوالي، إلى شل الحركة في المدن الكبرى في البلاد وإلى مقتل شخص واحد على الأقل.

وقتل شاب وجرح آخر بالرصاص بعد ظهر السبت في وسط مدينة بور أو برانس، حيث تجمع مئات المتظاهرين للمطالبة برحيل الرئيس فورا، على إثر نشر تقرير حول الإدارة السيئة للنفقات العامة، وذكر صحافي أن الشرطة أطلقت الرصاص الحقيقي في الهواء لتفريق نحو 200 شخص غاضبين تجمعوا أمام المستشفى الذي نقلت إليه جثة القتيل.

وفي وقت سابق، نظمت تظاهرات ضد غلاء الأسعار في عدد من المدن، وأغلقت حواجز من الإطارات المشتعلة والحجارة محاور الطرق الكبرى في منطقة العاصمة، سيطر عليها شبان كانوا يجبرون سائقي السيارات النادرة التي كانت تسير في الشوارع، على دفع أموال لهم.

وقالت الشرطة الوطنية في هايتي أمس «على الرغم من الصعوبات، تحشد الشرطة كل قواها لضمان أمن حياة الناس وممتلكاتهم في جميع أنحاء البلاد»، ولم تكن أي دورية تشاهد في شوارع العاصمة.

وكان آلاف الأشخاص تظاهروا الخميس الماضي في جميع أنحاء البلاد تلبية لدعوة أطلقتها مجموعات المعارضة الرئيسية، وأفادت حصيلة رسمية نشرتها الشرطة الوطنية لهايتي أن شخصين على الأقل قتلا في هذه الاحتجاجات.

وفي مؤشر إلى خطورة هذه الأزمة في هايتي، قرر عدد من رؤساء البلديات إلغاء النشاطات التي تسبق كرنفالات نهاية هذا الأسبوع، وبذلك، لن تجري العروض الكبرى للبلاد التي تجرى في بور أو برانس وبيتيونفيل كما يحدث عادة في يوم الأحد الذي يسبق الكرنفال الكبير، وسينظم المهرجان هذا العام من الثالث إلى الخامس من مارس المقبل.

وفي مواجهة الفقر والتضخم الذي تجاوز 15% منذ عامين، أجج الغضب الشعبي، نشر تقرير لدائرة تفتيش الحسابات حول الإدارة السيئة للنفقات واحتمال حدوث اختلاس مبالغ الفرضتها فنزويلا لهايتي في 2008 لتمويل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.